الأمم المتحدة

A/C.2/68/SR.33–E/2013/SR.52

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
21 November 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

اللجنة الثانية

الجلسة الثالثة والثلاثون

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجلسة الثانية والخمسون

محضر موجز للجلسة المشتركة للجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن "مستقبل العمالة: عالم العمل في عام ٢٠٣٠"

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس المشارك: السيد ديالو (رئيس اللجنة الثانية) . . . . . (السنغال)

الرئيس المشارك: السيد ساجديك (نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي) (النمسا)

المحتويات

ملاحظات تمهيدية

مقدِّمو البيانات: السيد ريموند توريس، (منظمة العمل الدولية)

السيد بول دي سيفيتا والسيد بيتر بادبوري، (آفاق السياسات، كندا)

السيد مارسيو بوشمان (عالم اقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وأستاذ، جامعة ولاية كامبيناس،البرازيل)

السيدة بربرا بيرونغي (المرأة في التكنولوجيا، أوغندا)

13-55468X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المشاركون في المناقشة: السيد آدم غريين، (مجلس الولايات المتحدة لقطاع الأعمال الدّولي)

السيد بيتر باكفيس، (الاتحادات العالمية، واشنطن العاصمة)

ملاحظات ختامية

افتُتحت الجلسة في الساعة ١٠:٠٠.

ملاحظات تمهيدية

١ - **السيد ديالو** (الرئيس المشارك): قال إن الاقتصاد العالمي يتطوّر حاليا بسرعة، متسببا في تغيير ميزان القوى وآفاق التنمية، وكثيرا ما يحدث ذلك قبل أن يتسنى استخلاص دروس من الآثار المترتبة على هذا التطوّر. وأضاف أن العوامل التكنولوجية والديموغرافية والمالية تتسبب حاليا في تغيير عالم العمل، مؤدّية إلى تغييرات اجتماعية ذات خطورة لكنها واعدة. سوف تُنشئ ''الثورة الرقمية''، بما في ذلك الطباعة ثلاثية الأبعاد، فرصا اقتصادية جديدة وستُيسّر بعث فرادى المشاريع على طول العشرين سنة المقبلة. سيكون تأثير تلك الثورة على البلدان المتقدّمة مختلفا عن تأثيرها على البلدان النامية. ستظهر الحاجة إلى أكثر من ٤٧٠ مليون فرصة عمل جديدة في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٣٠ للتصدّي إلى آثار الأزمة المالية واحتواء الآثار المترتّبة على النمو في أعداد السكان الذين بلغوا سن العمل. وسيكتسي تدريب وتشغيل الشباب أهمية حاسمة لتفادي فجوة رقمية جديدة بين الأشخاص الذين حصلوا على تدريب في مجال التكنولوجيات الجديدة وبين الذين لم يحصلوا على ذلك.

٢ - وأكد أن التقدم الاجتماعي ينبغي أن يكون مصحوبا بتقدم تكنولوجي. يجب مراعاة الثورة الرقمية في صياغة جدول أعمال التنمية لفترة ما بعد ٢٠١٥ وفي وضع السياسات على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي بهدف تأمين العمل اللائق للجميع والتقليل من عدم التكافؤ.

٣ - **السيد توريس** (منظمة العمل الدولية): قال إنه بالرغم من أن التنبؤ بالاتجاهات التي ستُحدد معالم عالم العمل، يمكن وينبغي، تفسير عدد من الاتجاهات الكبرى. أولا، سيستفيد عالم العمل من عائدات تحسين التعليم وتغيّر الحالة الديموغرافية. في عام ٢٠٣٠ سينتج عن وجود عملة من ذوي المعرفة، بالاقتران مع معدّلات خصوبة إنجابية متناقصة زيادة في حجم الطبقة الوسطى في المجتمع ولا سيما في البلدان النامية. ثانيا، سيتواصل انتشار التقنيات الجديدة ولا سيما التقنية الرقمية فيتيسّر بذلك الإدماج الاقتصادي للعملة في مختلف أنحاء العالم؛ وفي ذلك عامل أساسي لبروز بلدان الجنوب. ثالثا، سيتواصل التقدم الاجتماعي الذي يتبلور في الوعي المتنامي بأهمية التوازن الجنساني بما في ذلك التوازن في أماكن العمل. وقد تبيّن الإقرار بأهمية الحقوق في مكان العمل من خلال العدد المتزايد للاتفاقات التجارية التي تتضمن أحكاما محددة لتحسين حقوق العمال.

٤ - بيد أنه ثمة تباين متزايد بين تلك الاتجاهات الايجابية الكبرى والحقائق العملية في ميدان العمل. لقد تزايد باستمرار اتسام عالم العمل بعدم المساواة وعدم الاستقرار. ولم تنفك الروابط بين المؤسسة والعمال تزداد ضعفا، وسيتواصل ذلك: كثيرا ما تكون مدة العقود قصيرة جدّا في حين ظلت البطالة والتشغيل الناقص في مستوى عال جدا، وقد بقيت أعداد متزايدة من ذوي المهارات عالية المستوى بدون عمل يسمح باستغلال طاقاتهم الكامنة. وتواجه المؤسسات هي أيضا بيئة غير آمنة. بالرغم من أن الأرباح ازدادت عالميا، فإن الزيادة الموازية التي كانت متوقّعة في فرص الاستثمار والعمل لم تتحقق. وقد كان الشباب ولا سيما شباب البلدان الأفريقية جنوب الصحراء وفي أمريكا اللاتينية هم الذين تأثروا على نحو خاص بتزايد عمق التفاوت بين المهارات وفرص العمل المتاحة. ويُناضل خرّيجو الجامعات من أجل الحصول على نوع العمل الذي كانوا يتوقّعون الحصول عليه حين بدأوا دراساتهم العليا.

٥ - وقال إن التكنولوجيا الجديدة لم تنفك تُغيّر طبيعة العمل. وبسبب تحول مكان العمل إلى بيئة افتراضية، لم تعد

الحدود واضحة بين الحياة الشخصية والوظيفية. وتتغيّر حاليا كذلك العلاقات بين المؤسسات والعمال: لم يعد المستخدمون يعرفون أرباب عملهم شخصيا وكثيرا ما لا يكون لهم علم بمكان تواجد هؤلاء.

٦ - ويتزايد عدم المساواة في الأجور في أنحاء عديدة من العالم. وقد بدأ هذا الاتجاه في قمة الهرم إذ نزع أغنى الأشخاص إلى تجميع مزيد من الثروات. والأهم من ذلك هو أنّ إمكانية الارتقاء اجتماعيا تعرّضت للخطر، ولا سيما في الاقتصادات المتقدّمة. لم يعد بإمكان الشباب توقّع أن تكون أحوال معيشتهم أفضل من ظروف عيش والديهم. وقد ظلت المجتمعات الديمقراطية متماسكة بفضل عقد اجتماعي أسند الأشخاص بموجبه المسؤولية إلى الحكومات وقبلوا القرارات المتخذة بالنيابة عنهم. وهذا العقد مهدد حاليا بتضافر بطالة الشباب وعدم إمكانية الترقي.

٧ - يجب إعادة النظر في نظام وضع السياسات. أنشأت التكنولوجيا الجديدة والتكامل الدولي، في نفس الوقت، فرصا وصعوبات على التكيف في العمل. تنطوي النظم الرأسمالية على عملية تدمير خلاّق كامنة فيها: ينُشئ عدم المساواة حوافز على العمل والاستثمار والازدهار. بيد أن البلدان التي هي في حالة عزلة تعجز بصورة متزايدة عن تأمين أن تؤدّي عملية التدمير الخلاق إلى إيجاد فرص عمل وإلى تحسينات في مكان العمل. إن المؤسسات أو النظم الوطنية، القائمة من أجل تحقيق أقصى الفوائد وتيسير العمليات الانتقالية وإعادة توزيع الأرباح، ستظل هامة. وتشمل هذه النظم القواعد التنظيمية للتصدّي إلى الاحتكارات، والمؤسسات الحكومية المعنية بمكافحة الفساد؛ ومؤسسات سوق العمل المعنية بالتفاوض الجماعي وتيسير الحوار الاجتماعي بين أرباب العمل والعمال، والأنظمة المالية لكفالة أن تُوجّه نُظم الائتمان المدّخرات إلى الاستثمار الإنتاجي؛ ونظام الضرائب؛ والحماية الاجتماعية. بيد أن التكامل الدولي قد أضعف قدرات فرادى البلدان على إنشاء وتعزيز تلك المؤسسات التي تؤدّي دورا في تهيئة أفضل عالم ممكن في المستقبل. وثمة مجال لكي يستجمع المجتمع الدولي قواه لكفالة أن يستفيد العمال من الفرص التي تتاح في المستقبل.

٨ - ورأى أن التعاون الدولي الذي تقوم الأمم المتحدة بتيسيره سيكتسي أهمية حاسمة في التصدّي لحالات الفشل في مجال السياسات على الصعيد الوطني. وستكون الاستراتيجيات الإقليمية فعّالة إلى أقصى حدّ في بعض الميادين؛ وفي ميادين أخرى (تحسين النظام المالي الدولي، مثلا) سيتعين أن تكون الاستجابة دولية. ورأى أن من المحتمل أن يكون ثمة نوعان من عالم العمل بحلول سنة ٢٠٣٠. أولا، يمكن أن يؤدّي استمرار الاتجاهات الحالية إلى زيادة التباين بين الفرص العديدة التي تُتيحها التكنولوجيات الجديدة والقدر المتزايد من عدم اليقين وعدم المساواة في عالم العمل. وستنتشر في المجتمع بطالة وإحباط متزايدان، إذ سيفتقر السكان، رغم تحسّن مستوى تعليمهم، لفرص العمل على مستوى عال وستتفاقم بطالة الشباب وعدم المساواة الاجتماعية. يمكن أن تتسنى السيطرة على هذه الحالة في البلدان النامية لكن الوضع لن يكون مستداما اجتماعيا، ولا سيما في الاقتصادات المتقدّمة. ويتطلب البديل لذلك بذل جهد منسّق لمعالجة حالات الفشل عالميا في مجال السياسات ولتعزيز معايير العمل الدولية. وأكد أن مبادرة منظمة العمل الدولية الرامية إلى توسيع نطاق الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية عالميا مبادرة هامة. ورأى أن تلك التغييرات ستجعل عالم العمل أكثر استقرارا ومراعاة لمتطلّبات العمل اللائق وميسّرا للترقّي الاجتماعي.

٩ - **السيد دي سيفيتا** (آفاق السياسات، كندا): تناول الكلمة عبر وصلة فيديو من كندا وأرفق بيانه بعرض شرائح رقمية، وقال إن آفاق السياسات، كندا تقدّم مساعدة في

مجالي المسح.والدراسات التطلّعية إلى منظمات القطاع العام عالية المستوى. وأوضح أن مؤسسته لا تشارك في وضع السياسات وأن آراءها لا تمثّل بالضرورة آراء الحكومة الكندية.

١٠ - وفي غضون ال١٠ إلى ١٥ عاما سيشهد العالم أربع موجات تكنولوجية عارمة على أساس التكنولوجيات الرقمية والتكنولوجيات النانا - بيو - نورونية.

١١ - **السيد بادبوري** (آفاق السياسات، كندا): تناول الكلمة عبر وصلة فيديو من كندا وقال إن عدم وعي الناس، إلى حد بعيد بالتطوّر التكنولوجي ويزعون إلى عدم تقدير معدّل تأثير التكنولوجيات الناشئة في عالم العمل. وأضاف أن الذكاء الاصطناعي وتقنيات تحليل البيانات، والتشغيل الآلي، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والبيولوجيا التوليفية تندرج ضمن التكنولوجيات التي تُحقق التغيير.

١٢ - وقد أستُخدم الذكاء الاصطناعي لصنع أجهزة لها بعض القدرة على التفكير والتعرف والاتصال، وبصورة متزايدة القدرة على نقل الأشياء. وقد كانت ''سيري'' والسيارات المتنقلة ذاتيا أمثلة قائمة لتطبيق تلك القدرة. وسمح الذكاء الاصطناعي بمكننة مهام روتينية فتحسّنت الفعّالية وانخفضت التكاليف بذلك. وبسبب سرعة ونطاق انتشار ذلك،أصبح احتمال تعطيل الأنشطة البشرية بشدّة قائما، ولا سيما في قطاع الخدمات.

١٣ - واستُخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل قواعد بيانات كبيرة في برامج لتحليل البيانات، أو في بيانات كبرى، ويُمكنه توفير قدر كبير من المعلومات بشأن سلوك أعداد كبيرة من السكان أو سلوك الأفراد. ومن أفضل الأمثلة لذلك قدرة غوغل على تحديد أهداف للإعلانات الإشهارية بالاستناد إلى سلوك المستخدم. وشكلت أجهزة الاستشعار تطويرا هاما أيضا. تتضمّن هواتف أبّل ٢٠ جهاز استشعار مدمجة فيها وتقدّم للمستهلكين معلومات عن حياتهم. ويمكن أن تكون لتطبيقات أجهزة الاستشعار وبرامج تحليل البيانات آثار هائلة لفائدة الرعاية الصحية. تقوم الشركات حاليا بتطوير تكنولوجيا ''مخبر على رقاقة''. وقد تم بالفعل صنع آلة قادرة على تشخيص أربعة أصناف من السرطان عن طريق تحليل قطرة من الدم. وتتولى الشركات كذلك تصميم رقاقات في حجم ناقل تسلسلي عالمي (USB) قادرة، بعد أن توضع فيها قطرة دم وتُدخل في حاسوب، على إجراء مئات التحاليل لذلك الدم وتقديم معلومات عن الصحة العامة للشخص المعني. وبإمكان هذه الآلة أيضا قراءة بيانات متعلقة بمجموعة من السكان أوسع نطاقا بغية توفير تشخيصات أكثر صحة للأمراض. على سبيل المثال، إذا كان الشخص مصابا بالزكام.وكان ٤٠ في المائة من السكان في منطقته مصابين بالأنفلونزا.فإن الخلوص إلى أنه مصاب.بالأنفلونزا.يكون تشخيصا معقولا. ومن شأن هذه التكنولوجيا أن تحقّق تحسينا مشهودا لنوعية التشخيصات والطب الوقائي في غضون ١٠ سنوات.

١٤ - تنخفض حاليا بسرعة أسعار الإنسان الآلي، وقد بدأ بالفعل استعمال تلك الآلات في التصنيع والتركيب. وفي المستقبل القريب يمكن استخدامها لأداء مهام موظفي استقبال بعد تجهيزها ببرمجيات للتعرّف على الوجوه؛ ولتوفير الرعاية؛ وحتى كأطباء جرّاحين. وينطوي ظهور الإنسان الآلي على احتمال قوي لأن يُخل بنظام قطاع الخدمات بصورة خاصة.

١٥ - لم يُعر البعض اهتماما للطباعة ثلاثية الأبعاد وذلك على أساس أن الطابعات ثلاثية الأبعاد متوفّرة بالفعل وهي صالحة للطباعة على نوعين من البلاستيك. بيد أن صناعتي السيارات والطيران تستخدم بالفعل حاليا نماذج أكثر تعقّدا قادرة على الطباعة في ٢٦ معدنا (بما فيها الفضة) بقياس ٥ نانومتر، وبذلك تمكن من إنتاج.الأجهزة الالكترونية. وتعمل

الطباعة ثلاثية الأبعاد بواسطة الإنسان الآلي من ملفات رقمية وتسمح بتحقيق مستويات عالية من الوفاء بالمواصفات المطلوبة. وأشار إلى أنه يُجرى بالفعل حاليا طباعة الملابس والأثاث، واستكشاف الإمكانات التي قد تُتاح في ميدان المواد الصيدلية. وفي حين غيّرت الطباعة ثلاثية الأبعاد اقتصادات ومواقع قطاعات التصنيع مع مرور الزمن، تسنّى إعادة قدر كبير من أنشطة التصنيع من آسيا إلى أمريكا الشمالية. ولاحظ أن سلاسل عمليات زيادة القيمة تتحوّل في الوقت الحاضر وبصورة متزايدة إلى عمليات رقمية.

١٦ - وأوضح أن البيولوجيا التوليفية هي تطبيق للمبادئ الهندسية على البيولوجيا. يقوم العلماء بتجميع الكروموزومات لتشكيل كتل بيولوجية يُجرى تركيبها لتُصبح حامضا نوويا وتُحقن في خميرة أو في فيروسات فتتحوّل إلى أعداد مدهشة من الأشياء. وبإمكان الكائنات الحية أن تُنتج مواد كيميائية بأكثر فعّالية وأمان من كل العمليات الحالية الأخرى تقريبا. ويمكن مكننة العملية. وهي قد غيّرت قطاع الموارد بصورة كاملة: سيتأثر بذلك كل من الأغذية، والوقود، والتعدين، والحراجة، والمواد الصيدلانية. وتُستعمل أيضا البيولوجيا التوليفية لإنتاج الفولاذ الإحيائي.

١٧ - على طول الفترة من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة المقبلة سوف تؤدّي تلك التكنولوجيات إلى زيادة الإنتاجية وإلى تشتيت المستخدمين. بيد أن التغيير سوف يُتيح فرصا أيضا: سوف تبدأ الطباعة ثلاثية الأبعاد والبيولوجيا التوليفية في تغيير اقتصادات ومواقع أنشطة التصنيع واستخراج الموارد. وسيصبح بإمكان البلدان المفتقرة للموارد أن تُنتجها بيولوجيا. وستتمكّن البلدان التي ليس لها قدرة تصنيعية من المشاركة في سلاسل عمليات زيادة القيمة في الأطوار الأولى من عملية التصنيع وذلك بتصميم المنتجات، أو التسويق، أو تقييم الاحتياجات. وفي الواقع فإن التصنيع هو المرحلة التي تتسبب في تحقيق أدنى قيمة مضافة في إطار عمليات زيادة القيمة. بيد أن كل العمال، ذوي المهارات العالية أو المتدنّية، سوف يتأثرون بهذا التغيير. سيحتاج السكان إلى التدرّب على العمل بتقنيات جديدة بغية العثور على عمل أو الحفاظ عليه أو استنباطه.وقد أحلّت عملية الانتقال بسير الأعمال لكنها أتاحت للأشخاص والشركات والحكومات فرصا هامة.

١٨ - في المستقبل القريب سينقص عدد الوظائف التقليدية ويزداد العمل على أساس عدم التفرّغ أو التعاقد الخارجي. وستصبح المهارات الجديدة متطلّبة وبصورة خاصة في مجال التعامل مع الذكاء الاصطناعي وتقنيات تحليل البيانات. ويمكن الآن تكييف انتاج السلع على نطاق عالمي بصورة متزايدة لتُوائم الاستهلاك المحلي وذلك من طرف عمال يدرجون المعلومات في ملف. وعلى الانترنت، يقوم أرباب العمل بالبحث في أي مكان من العالم عن أشخاص تتوفّر لديهم المهارات المطلوبة لأداء عمل معيّن، في حين يُقدّم أشخاص (عمال افتراضيون) ترشيحهم على الخط لشغل الوظيفة المعنية. إن نموذج غرفة المقاصّة الإفتراضية هو أساس الاقتصاد الجديد، وستترتّب عليه آثار هائلة بالنسبة للسياسات الاقتصادية. فيما يتعلّق بالهجرة، مثلا، لن يحتاج العمال لتغيير أماكن إقامتهم بغية المشاركة في اقتصاد بلد آخر.

١٩ - **السيد بوشمان** (عالم اقتصادي و بروفسور، جامعة ولاية كامبيناس، البرازيل): قال إن عالم العمل في البلدان النامية سيتأثر بالعلاقة بين العمل والحياة الشخصية، والعرق. ولاحظ الطابع المتغيّر حاليا للرأسمالية. وأضاف أن البلدان يجب أن تأخذ قراراتها عن دراية فيما يتعلق بسلاسل الإنتاج.

٢٠ - وأكد السيد بوشمان أن المؤسسات المدارة في إطار السيادة الوطنية تُهدد الاستقلال الذاتي للسياسات الوطنية وتُؤثّر سلبيا في العمالة. ولاحظ أن إمكانية الانتقال أفقيا

وعموديا هامة بصورة خاصة. ولم ينفك عدد ساعات العمل اليومي يزداد، كما أن أماكن العمل تتغيّر حاليا، وذلك جزئيا بسبب تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وبصورة متزايدة، أصبح الناس يعملون من بيوتهم وفي أماكن أخرى، ولكن كثيرا ما لا تتوفّر لهم ظروف عمل ملائمة.

٢١ - ونتيجة لتزايد طول العمر المتوقع والمتطلبات الجديدة في ميداني التعليم والتدريب المهني تواجه النساء مشاكل متنامية في العمل. وبالرغم من التقدّم الذي أحرزته النساء فيما يتعلق بمستوى التعليم، فإن أجورهن مازالت أدنى من أجور الرجال. ويتسبب هبوط معدّلات الخصوبة الإنجابية للنساء البيض في تغيير التركيبة الجنسية للسكان. تزداد حاليا أعداد السكان من غير البيض ويؤدي ذلك إلى تمييز عنصري في عالم العمل وإلى تدنّي أجور العمال من غير البيض.

٢٢ - سيكون العمل غير مأمون في المستقبل. وسينتج عن وجود فائض في أعداد العمال الساعين للحصول على عمل لائق ظهور معادلة عالمية جديدة في مجال العمل. ستلزم سياسات وطنية ودولية جديدة في ميدان العمالة. إن الانتقال إلى اقتصاد الخدمات.لا يتوافق مع تأجيل بدأ تشغيل الشباب، وهو بالتالي مرتبط بقضايا التعليم العالي. وتُتيح التكنولوجيا الجديدة فرصة للتقليل من الوقت الذي يُقضى في العمل ولا سيما في أنواع العمل التقليدية. وفي البلدان النامية، تزداد باستمرار أهمية أنشطة الدعم على صعيد السياسات لفائدة الفئات الضعيفة. ويتعين على أي أغلبية سياسية جديدة وكفأة أن تبادر بتغيير الاتجاهات السائدة في مجالي الاقتصاد الكلي والعمل. وثمة حاجة لحوار.اجتماعي ديمقراطي فعّال وشفّاف بغية التصدّي بنجاح لتحدّيات العمالة في البلدان النامية.

٢٣ - **السيدة بيرونغي** (المرأة في التكنولوجيا، أوغندا):.قالت إن الأثر المترتّب على التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي سيكون في أفريقيا مختلفا جدا عمّا هو عليه في بقية أنحاء العالم لأن أفريقيا لا تتقدّم حاليا بنفس الوتيرة. ونظرا لمعدّل البطالة المرتفع في الوقت الحاضر في جميع أنحاء القارة = على سبيل المثال، ٨٢ في المائة من السكان عاطلون عن العمل في أوغندا - ستكون النتائج السلبية المترتّبة على ظهور التكنولوجيات الجديدة أكبر من النتائج الإيجابية إن لم تجر الحكومات الأفريقية عددا من التغييرات. وبالرغم من أن الأعمال التقليدية تختفي حاليا بسرعة لم يتم تكييف التعليم في أفريقيا مع الحالة الجديدة السائدة في ميدان العمل. ونتيجة لذلك، سيفقد الأفريقيون فرص العمل لفائدة الأجانب على النطاق العالمي إذ لن تتوفّر لديهم.المهارات اللازمة لإنجاز الأعمال المتاحة. ومع تحوّل أماكن العمل بصورة متزايدة إلى أماكن افتراضية يُرجّح أن تقوم الشركات بتعيين أجانب لشغل الوظائف التي لن يقدر الأفريقيون على إنجاز مهامها. ستزداد البطالة إن لم تُغيّر الحكومات نظامها الأكاديمي.

٢٤ - بيد أنه، من جهة أخرى، يمكن أن تُؤدّي التكنولوجيات الجديدة إلى تحسين نوعية العمل. وبالتالي يجب أن تتخلى نُظم التعليم في أفريقيا.عن كل ما تقوم حاليا بتدريسه وأن تُشجّع التدريب وبعث المشاريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أن تساعد الطلبة على إيجاد فرص عمل خاصة بهم، وتُوفّر التدريب المتواصل حتى بعد نهاية التعليم النظامي.لا يكفي تجهيز المدارس بحواسيب إن لم تتوفر المهارات لدى المدرّسين. يجب الاستعاضة عن التعليم النظري بتدريب تقني ومهني عملي يُجرى تحيينه باستمرار. ينبغي أن يتجاوز الطلبة التدريب الأساسي على برامج ميكروسوفت ليتدرّبوا على التشفير والبرمجة بغية تقليص الفجوة المعرفية الأفريقية. وكنتيجة، إلى حد ما، لمعدّل الخصوبة الإنجابية المرتفع في أوغندا، وهو ستة أطفال عن كل

امرأة، لن يتمكن البلد من الارتقاء من فئة البلدان النامية إن لم يتم إعداد الشباب على النحو الملائم لسنة ٢٠٣٠.

٢٥ - فضلا عن ذلك، تُواجه الطفلة والمرأة الأفريقيتان عدّة عراقيل فيما يتعلق بالتعليم؛.إنهما لا تتمكّنان إلا نادرا من مواصلة الدراسة بعد طور التعليم الابتدائي أو حتى إكمال سنواته السبع إذ أن المجتمع يُؤكد لهما أنهما دون مستوى الرجال. يجب أن تمنح السياسات المتعلقة بالعمل المرأة امتيازات بالمقارنة مع الرجل وأن تحقق المساواة في فرص العمل. ومازال العديد من النساء خرّيجات الجامعات عاطلات عن العمل أو مشغّلات تشغيلا ناقصا ويحصلن على أجور غير منصفة وليس لهن من حيلة في نهاية الأمر سوى التعويل على الزواج كسبيل لتحقيق الاستقرار المالي. ينبغي للحكومات الأفريقية أن تُركّز على إزالة العقبات التي تضطر الفتيات إلى الانقطاع عن التعليم، وعلى تهيئة الفرص للنساء في قطاع الأعمال. وسوف يتطلّب ذلك تدريب النساء على المهارات المناسبة بغية تأهيلهن للقيام بنفس الأعمال التي يقوم بها الرجال، وكذلك من أجل بناء ثقتهن في النفس لخلق فرص العمل الخاصة بهن. وإذا ما استمرّت المعايير الحالية، فإن الوضع سيزداد سوءا بحلول عام ٢٠٣٠.

٢٦ - وقالت إنها تحلم بوجود شبكة في المستقبل خاصة بالتكنولوجيا وقطاع الأعمال للمرأة الأفريقية تُركّز على التدريب وتنمية المهارات وبناء الثقة. ويتعيّن أيضا على الحكومات والوالدين تغيير نظرتهم إلى الأطفال: ينبغي الإصغاء إلى الشباب ودعمهم. وينبغي إشراك شباب أفريقيا في وضع السياسات، إذ لا يمكن لغيرهم الإعراب عمّا يحتاجونه، لكي يشعروا بأنه تم تمكينهم وإعدادهم للعالم الذي ينتظرهم. وفي الواقع، فقد تكون العادة القديمة المتمثلة في تلقين المهارات المهنية أنجع بالنسبة لأفريقيا من الممارسة الحالية المتمثلة في تدريس النظريات في قاعات المدارس.

٢٧ - ورأت أن الشروع في العمل بالتكنولوجيات الجديدة سوف يتسبب في تزايد الفساد في أفريقيا إن لم تبلغ مهارات العمال مستوى يسمح لهم بالحصول على فرص عمل قائمة على أساس التكنولوجيات الجديدة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يقبل بعض العمال رشوة للوفاء باحتياجاتهم في انتظار المرتّبات. إن العالم بحاجة للاستثمار في أفريقيا لكن ينبغي أيضا أن يستثمر الأفريقيون في أنفسهم. وعوضا عن نقل مقارّ المؤسسات إلى أفريقيا ومواصلة استيراد العمّال ذوي المهارات، ينبغي بالأحرى للشركات التجارية من البلدان المتقدّمة أن تُدرب الأفريقيين في الموقع وأن تنصت إليهم وتُبيّن لهم الفرص التي تُتيحها التكنولوجيا. ورأت أن أفريقيا أرضية بكر للتكنولوجيا والاختبار لكنها لا تنمو بنفس السرعة التي تنمو بها بقية أنحاء العالم. وأكدت أن التدريب المتواصل هو السبيل لمجاراة الثورة التكنولوجية.

٢٨ - **السيد ديالو** (الرئيس المشارك): قال، مردّدا صدى العديد من أقوال السيدة بيرونغي إنه توجد مع ذلك عدة تجارب مختلفة في أفريقيا. ورغم أن الفجوة الرقمية تُشكّل بالتأكيد عائقا يجب التغلّب عليه فهو أقل تشاؤما منها. وأضاف أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة تشمل حاليا في السنغال ثاني أوسع قطاع اقتصادي وفي كل يوم يتم تشكيل جمعيات جديدة في ميدان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وبالرغم من وجود قضايا مازالت قائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالتمييز الجنساني، فإن القدرات الكامنة للتنمية والنمو في أفريقيا أكبر منها في أي مكان آخر.

٢٩ - **السيد غرين** (مجلس الولايات المتحدة لقطاع الأعمال الدولي): قال إن إنشاء زهاء ال٥٠٠ مليون فرصة عمل اللازمة بحلول عام ٢٠٤٥ يُمثل تحدّيا عالميا. ومع ذلك فبالنسبة لمجتمع الأعمال، سيكون السياق الوطني متفوقا دائما على الأهداف العالمية وذلك بسبب البنية التحتية والقدرات

ومجموعات المهارات والحوكمة على الصعيد الوطني. ورأى أن المناقشات العالمية العامة مفيدة لتحديد أهداف تطلّعية لكن التنفيذ سيُجرى دائما في سياق وطني. ولاحظ أن التاريخ قد أظهر أن البلدان كثيرا ما تنمو بطرق مختلفة ولو كانت متشابهة، وذلك فيما يتعلق بأعداد السكان، والمواقع، وقواعد الموارد، إذ أن الحوكمة عادة ما تكون الفارق الأساسي فيما بينها.

٣٠ - ولاحظ أن فرص العمل لا تُنشأ في فراغ؛ فالمؤسسات هي التي تُنشئها. وأكّد أن تهيئة بيئة عمل مواتية لإنشاء مؤسسات صغرى ومتوسطة الحجم يكتسي أهمية قصوى إذ أن تلك المؤسسات تُشغّل الأغلبية الكبرى للسكّان في جميع أنحاء العالم وفي كل أطوار التنمية. وأشار إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات، بالرغم من ارتفاع مستويات الإنتاج والدخل المرتبطة بها لا تُشغّل سوى نسب مئوية منخفضة جدّا من مجموع السكان. ورأى أن برنامج المؤسسات المستدامة الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية وتقارير البنك الدولي المعنونة ''مباشرة المشاريع'' تُتيح إطارا للحوكمة الجيدة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وحقوق الملكية المتساوية جنسانيا، وأسواق العمل المرنة، والبنية التحتية، والتعليم، وتنمية المهارات. وأكد أن من الهام إلى أقصى حد أن تكون الضوابط فعّالة،.لكن لا يجوز الاستغناء عنها تماما. ويُتيح هذا إمكانيات كبرى لكي يُساعد القطاع الخاص في تحقيق التنمية، لكن الحكومات مطالبة بتقديم قدر كبير من المساعدة في وضع الإطار الصّحيح.

٣١ - إن أفضل مؤشر على عدم سلامة بيئة العمل هو وجود اقتصاد غير رسمي واسع النطاق، إذ أنه يكشف حقيقة أن القطاع الخاص يُحاول الالتفاف على قواعد الحكومات والبيروقراطية المفرطة أو أن ذلك القطاع يتسبب في خسارة الحكومات لقسط كبير من قواعدها الضريبية. وبالتالي فإن طرق مسألة الاقتصاد غير الرسمي عن طريق منح حقوق قانونية للسكان على الأراضي والأصول التي يملكونها بالفعل، يُشكّل خطوة عملاقة على درب استئصال الفقر إذ أنه يُنشئ مستجمعا كبيرا لرأس المال. ولاحظ أن الاقتصاد غير الرسمي ليس شكلا من أشكال الرأسمالية؛ فهو يُمثل مجرّد اقتصاد نقدي.

٣٢ - وأعرب عن موافقته للمتحدّثين السابقين بشأن تحويل التعليم والمهارات الجاري حاليا،.فشدد على أنه يجب ضمان حصول الجميع، الفتيات فضلا عن الأولاد، على التعليم. وأكد أنه لا يمكن لأي بلد أن ينمو دون الاستفادة من ١٠٠ في المائة من طاقاته الفكرية. ولاحظ أن مجموعات المهارات التي تتطلبها الأعمال الجديدة في الاقتصادات المتقدّمة تتغيّر حاليا بصورة جذرية إذ تبتعد عن المهارات اليدوية الروتينية نحو مهارات غير روتينية مشتركة بين الأشخاص. ليس المهم مجرّد تحديد ما يُجرى تدريسه ولمن، بل المهم هو أيضا معرفة كيف يُجرى هذا التدريس. عوضا عن التعويل على التعلّم بالحفظ عن طريق الترديد، ينبغي أن يعتمد التعليم نهجا تفاعليا جماعيا يُشجّع الإبداع والفكر النقدي.

٣٣ - ينبغي تشجيع الشباب على مباشرة العمل المهني في طور مبكّر من حياتهم وذلك مثلا بعد المدرسة مباشرة. ومن الهام بالنسبة للشباب أن يتعلّموا كيف تُبعث المشاريع وأن يُدركوا الفوائد المجنيّة من العمل.وإذا ما انتظر الشباب التخرّج من الجامعة لكي يُقدّموا ترشيحهم لشغل وظيفتهم الأولى فإنهم سيكونون في موقف ضعف شديد.

٣٤ - **السيد باكفيس** (الاتحادات العالمية، واشنطن العاصمة): أعرب عن موافقته عموما على تحليل منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالاحتمالات الهائلة الكامنة في التكنولوجيات الجديدة، بل وكذلك الآثار السلبية التي يمكن

أن تترتّب على هبوط معدّلات الخصوبة الإنجابية. وتعرّض للطرق التي تُحاول بها النقابات حاليا أن تتصدى إلى التحدّيات المذكورة آنفا. وبالرغم من وجود مخاطر عديدة، تُتيح بيئة العمل المتغيّرة أيضا العديد من الفرص التي تتطلب التدريب على نوع جديد وأكثر حداثة من المهارات. وفي بلدان عديدة تضطلع النقابات حاليا بمبادرات مع كل من أرباب العمل والحكومات لاستنباط نُظم تدريب فعّالة، مثل نظام التدريب المزدوج المستنبط في ألمانيا والذي يجمع بين التجربة والممارسة في مكان العمل وبين التعليم المهني على المستوى الجامعي.

٣٥ - ورأى أن الشروع في العمل بالتكنولوجيات المراعية للبيئة سوف يُتيح فرصا هائلة، خاصة أن المجتمع الدولي يدعو حاليا إلى تحقيق التنمية قليلة الاستعمال للكربون. وتعمل النقابات حاليا مع أرباب العمل في عدّة بلدان في سياق مجموعة العشرين لتطوير نوعية التلمذة المهنية. بيد أنه يوجد عدد من الاتجاهات المثيرة للقلق، منها عدم استقرار العمالة، وطابعها غير الرسمي، فضلا عن العمالة الناقصة. ووفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يتبين من أحد الأرقام الأساسية أن حصة العمل من الدخل العالمي انخفضت من ٦٢ في المائة في ١٩٨٠ إلى ٥٤ في المائة في ٢٠١١. وبالرغم من أن الأرباح في تزايد، فقد ظل الاستثمار في حالة ركود، وثمة اتجاه نحو الكساد، وعدم المساواة بصورة متزايدة، وركود الأجور، والعمل غير الرسمي. وقد ازداد حجم العمل غير الرسمي حتى في البلدان متوسّطة الدخل؛ بيد أن البرازيل تمثّل حالة استثنائية إذ انخفض فيها العمل غير الرسمي بفضل سياسات حازمة للحماية الاجتماعية وحوافز على اكتساب الطابع الرسمي.

٣٦ - وأبرز عدم وجود علاقة بين الفرص المتاحة والنتائج السلبية وقدرة المؤسسات الدولية على التعامل مع تلك النتائج. ولحسن الحظ يتم حاليا عكس الاتجاه غير الملائم نحو إلغاء الضوابط ولو أن تقويض أسُس إجراءات الحماية الاجتماعية ظل متواصلا. لا تتوفّر حاليا لدى أي مؤسسة قوة كافية للحد من الاحتكارات وإنفاذ القواعد التنظيمية على الصعيد الدولي. بيد أن مجموعة العشرين قد اكتسبت نشاطا جديدا في سياق الأزمة المالية العالمية. وقد كانت الحركة النقابية الدولية مرتاحة جدّا لنتائج مؤتمرات قمة مجموعة العشرين لعام ٢٠٠٩ التي اتخذت خطوات للتصدّي إلى الأزمة. بيد أنه تم عكس تلك الخطوات تماما في عام ٢٠١٠ ولم يكن قد مرّ أكثر من ١٨ شهرا على اتخاذها، إذ ركّز الشركاء الوطنيون عوضا عن ذلك على التقشّف والتقليل من العجز. بنفس الصورة، بلغت القدرة المالية لصندوق النقد الدولي أربعة أضعاف ما كانت عليه، ومع ذلك فإن برامجه القطرية تقوم بحلّ مؤسساتها المعنية بالتفاوض الجماعي. ولسوء الحظ لا توجد آليات دولية فعّالة لحماية حقوق العمال وتعزيز الحماية الاجتماعية والنهوض بالحوار الاجتماعي وبناء نُظم ضريبية تدرّجية.

٣٧ - **السيد ساجديك** (الرئيس المشارك): قال إن عدد ساعات العمل اليومي قد ازداد منذ بداية عهد التكنولوجيا. وأعرب عن موافقته على الرأي بأن التعليم والتدريب أساسيان للتصدّي إلى الظواهر المتنامية لعدم المساواة في المجتمع وفي الدخل.

مناقشة تفاعلية

٣٨ - **السيد اسكالونا أوخيدا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال، معربا عن تضامنه مع أفريقيا، إن الثورات العلمية والتقنية، ولا سيما الثورة الصناعية، تطلّبت توفّر ظروف تاريخية معيّنة، وبصورة خاصة تراكم مقادير هامة من رأس المال وقدر كاف من الفراغ للتفكير في العلم والتنمية - وهو ما لم يكن أي شيء منه ممكنا في عهد الأعمال اليدوية. وقد سمح ما ملكته البلدان الأوروبية من

الذهب والفضة والعبيد في أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بتحقيق تراكم رأس المال، الذي سمح بدوره بالتصنيع والتقدّم العلمي، فضلا عن استعمار العالم الجديد. وفي العقود التالية كان دخل العمال هاما جدا بالنسبة للاستثمار والتنمية والنمو كجزء من عقد اجتماعي ديمقراطي، لكن توافق آراء واشنطن أدى إلى تفكيك ذلك النظام وغيّر دور المصارف. في حين كانت المصارف تعمل كوسطاء لم تعد تُعنى بالاستثمار الإنتاجي وحصرت اهتمامها في استثمار المضاربة. وسمح ذلك بتحقيق تراكم مفرط لرأس المال النقدي خارج حدود الاقتصاد الحقيقي. وبما أن التوزيع غير المتكافئ للثروة كان ضروريا لتنمية العلم والتكنولوجيا فقد بث هذا التحوّل شعورا بالخوف وتسبب في هشاشة داخل حدود توافق الآراء الديمقراطي.

٣٩ - وفي نفس الوقت كان تحوّل آخر يحدث فيما يتعلق بالحق في الخصوصية. بالرغم من أن الخصوصية تشكّل عنصرا أساسيا للرأسمالية، لم تنفك الصعوبة تزداد في تأمين الاحترام لحقوق الفرد. وبدأ من جديد عندئذ ظهور نوع من العامل - العبد في الولايات المتحدة: كانت الحرّيات الشخصية تُدمّر من أجل تحقيق تراكم رأس المال، وعاد بالتالي ظهور المالتوسيانية، وكثيرا ما يحدث ذلك في أعقاب الكوارث والحروب.

٤٠ - **السيدة بيبالو** (غابون): قالت، متحدّثة بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية إن العمالة المنتجة والعمل اللائق يكتسيان أهمية حاسمة بالنسبة لاستئصال الفقر، إذ أنهما يحدّان من اللامساواة ويحققان الاستقرار السياسي وينبغي بالتالي أن يكونا مركزيين في الإجراءات والعمليات العالمية. وأضافت أن جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، الذي يُحدد الأولوية للعمالة المنتجة ولا سيما عمالة الشباب يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للمجموعة الأفريقية. ورأت أن جدول الأعمال ينبغي أن يكفل أن الارتفاع الحاد في نسبة الشباب من مجموع السكان الأفريقيين سيؤدي إلى انخفاض معدّل الخصوبة الإنجابية وذلك من خلال تعزيز القدرة على بعث المشاريع ودعم فرص العمل اللائق.بأجور مرضية، وزيادة إمكانية حصول الشباب على التمويل. ينبغي أن تُركّز السياسات على القدرة الإنتاجية التي يُوفّرها التمويل الملائم، والاستثمار، والتكنولوجيا، والتجارة.

٤١ - وأكدت أن الثورة الرقمية تُتيح فرصا فريدة لنمو المؤسسات الصغرى ومتوسطة الحجم، لكن مازالت فرص عديدة لم تتم الاستفادة منها بعد. ولاحظت أن السياسات التي تستهدف الإمكانات التي تُوفّرها الثورة الرقمية ينبغي أن تُحقق التكامل التام لهدف التقليل من الفجوة الرقمية التي يزداد اتساعها باستمرار بين البلدان المتقدّمة والبلدان النامية.

٤٢ - وأعلنت أن المجموعة الأفريقية تعتقد أن النمو في فرص العمل يتطلّب تحوّلا هيكليا للاقتصادات الأفريقية عن طريق التصنيع الذي يُحقّق زيادة في القيمة وتنوّعا اقتصاديا. ورأت أن التصنيع سوف يُساعد أيضا البلدان النامية على طرق قضايا مثل نمو العمالة، والعمالة الناقصة، والعمل غير الرسمي، والهشاشة، والفقر في أوساط العاملين، وعلى تعبئة الموارد المحلية (عن طريق توليد الثروة والدخل من الضرائب) التي يمكن أن تُستعمل لتحقيق الأهداف الإنمائية. وأوضحت أن سياسات التعليم والتدريب ينبغي أن تدعم التحوّل الاقتصادي وتُعد المواطنين لمتطلبات أسواق العمل الجديدة مع التركيز بصورة خاصة على النساء والشباب. وأضافت أن التعليم ينبغي أن يتجاوز حدود المدرسة الابتدائية والثانوية ليشمل التعليم المهني والتعليم العالي. ويكتسي إيجاد فرص العمل من خلال الزراعة أهمية حاسمة أيضا وسوف تُؤدّي الاستثمارات في القطاع الزراعي إلى خفض التفاوتات بين السكان الحضريين والريفيين، فضلا عن زيادة الأمن الغذائي وتحسين التغذية.

٤٣ - **السيد زامبتّي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن معالجة مشكلة البطالة، ولا سيما بطالة الشباب، أولوية عليا للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتُمثّل فرص العمل المراعية للبيئة، والحماية الاجتماعية، والاستقرار الاقتصادي قضايا أخرى يتعيّن طرقها. وأوضح أن نُظم الحماية الاجتماعية ينبغي أن تصبح عصرية لكي تُحقّق أفضل استعمال للموارد فضلا عن زيادة الفعّالية وعن الاستدامة. ويجب تأمين الظروف الملائمة لإيجاد فرص العمل وكذلك للنهوض بالشباب وتعزيز العمل اللائق والحماية الاجتماعية. ويمكن إيجاد فرص عمل جديدة من خلال الاستفادة من الامكانيات التي تنطوي عليها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتي لم تُستغل بعد، والرعاية الصحية، والاقتصاد المراعي للبيئة. وثمة حاجة لإطار قانوني ذي توجه مستقبلي وموثوق فضلا عن دعم الجمهور المستهدف والتعليم. وسوف يُعزز الاستثمار المتواصل في المهارات القابلية للتوظيف والأمن الوظيفي. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي يتخذ حاليا اجراءات لطرق مسألة المهارات غير الملائمة، وذلك بفضل منهاجه ''المهارات: نظرة شاملة'' الذي يتضمن أحدث المعلومات عن الاحتياجات من المهارات وعن المهارات المتاحة والمهارات غير المتوافقة.

٤٤ - **السيدة كاغه** (ألمانيا): قالت إن مؤتمرا دوليا منعقد بريادة البنك الدولي ومعني بعمالة الشباب(''تحقيق العائدات الديموغرافية'') قد أبرز الحاجة إلى دليل قاطع (بيانات وتحليل)؛ وإلى سياسات لسوق العمل تكون قائمة على أساس الحقوق وحسّاسة جنسانيا؛ وبنية تحتية سليمة، وحوار اجتماعي يسمح للنساء والفتيات باقتحام سوق العمل؛ ومزيج جيد من أصناف العمل لكي تستفيد الشركات من التعلم فيما بين الأجيال.

٤٥ - وسألت السيد ديسيفيتا عن الطريقة التي ستُحسب بها الأجور في عالم يقوم فيه بتحقيق القيمة المضافة الرجل الآلي، والآلات، والذكاء الاصطناعي.

٤٦ - **السيد لاندفلد** (سورينام): قال إنه يوجد في السيناريوهات التي قدّمها السيد توريس بين دافعين إثنين متعارضين. من جهة، يُتوقّع من القطاع الخاص إيجاد فرص عمل، لكن من جهة أخرى كثيرا ما تعوقه السياسات الحكومية في القيام بذلك (على سبيل المثال، فيما يتعلق بالأجر الأدنى وبحمايات اجتماعية متنوعة). وتساءل كيف يمكن على صعيد الممارسة التوفيق بين مثل هذين الهدفين المتخالفين لزيادة العمالة الكاملة وضمان أجور لائقة. ولاحظ أن استعمال تكنولوجيا الآلات، مثل الإنسان الآلي، سوف يعني طرد الناس من العمل. وأضاف أن دعم القطاع الخاص حتى حين يقوم بإلغاء وظائف يُشكّل تناقضا إضافيا آخر.

٤٧ - **السيد بادبوري** (آفاق السياسات، كندا): قال إن التكنولوجيات الجديدة ليست خيالا علميا وإنها في الواقع تحدث حاليا في كل مكان. وأضاف أن منظمته يمكن أن تُقدّم نوعا من الإنذار المبكر للذين يريدون أن يستعدّوا للمستقبل. ورأى أن مستقبل الوظائف والعمل سوف يتغيّر جذريا بالقدر الذي تغيّرت به الحياة في القرن التاسع عشر بسبب التصنيع (على سبيل المثال كان انقراض صرافي البنوك مساويا للاستعاضة عن الفرس والعربة بالسيارة). وأكد أن السرعة الجديدة التي تختفي بها حاليا بعض الوظائف وتُنشأ بها وظائف أخرى تقتضي آليات أسرع للتكيف. ودعا أعضاء اللجنة والمجلس إلى النظر في مدى التغيّر الذي طرأ على حياتهم في أثناء العقد السابق وكيف تعيّن عليهم التكيّف مع التحدّيات الجديدة. ولاحظ أن العولمة قد تسارعت وتيرتها بفعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن الإدارة والتنسيق العالميين. وقال إن التغييرات ستتواصل في بداية

سلسلة القيمة وفي آخرها. وتتغيّر أيضا حاليا الطرق التي يقوم بها الناس بتحقيق قيمة مضافة. وأكد أن أولئك الذين يُدركون كنه العمليات الجديدة ويمتلكون المهارات اللازمة للمشاركة سيكافؤون على ذلك أحسن مكافأة.

٤٨ - وعاد إلى الحديث عن قضية أفريقيا فقال إن الحالة قد تكون في الواقع مختلفة عما كان متوقعا إذ أن التكنولوجيات الجديدة مهّدت السبيل لقفزة إلى الأمام سريعة نسبيا. وهو يعتقد أن الهواتف الذكية سوف تُصبح وسيلة لقيام الحكومات في البلدان النامية بتقديم الخدمات بطرق جديدة و على مستوى أعلى من الجودة، ولا سيما في ميدان الرعاية الصحية. ولن يعني ذلك أن الوظائف ستختفي بل بالأحرى أن فرصا جديدة ستظهر خاصة أن تكاليف التكنولوجيات الجديدة في هبوط. ويتمثّل الخيار القائم الآن أمام العالم في تشييد بنية تحتية جديدة أو ترميم البنية القديمة وقد أصبح الخيار الأخير مكلفا بصورة متزايدة.

٤٩ - **السيد توريس** (منظمة العمل الدولية): ردّا على بياني ممثّلي ألمانيا وسورينام، قال إنه يؤمن بفوائد الكفالات الممنوحة للشباب والتي استُعملت بنجاح في بعض البلدان للتعامل مع مسألة بطالة الشباب. بيد أنه من الهام، بالإضافة إلى السياسات محددة الأهداف، طرق القضايا ذات البعد النظامي فيما يتعلق بالعلاقات بين التعليم وأسواق العمل. فضلا عن تحسين العلاقات والشراكات وأنواع فرص العمل المعروضة. وقال إن العمالة الناقصة، وعدم استقرار الوظائف والعمالة غير الرسمية لها تأثير غير متكافئ على من يدخلون سوق العمل لأول مرة، ولا سيما الشباب، والنساء بعد الولادة. ولاحظ أن تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة الحجم مازال يعاني في بعض البلدان من قيود ناجمة عن نظم مالية معرقلة وعن الحلقة المفرغة التي يدور فيها الاقتصاد غير الرسمي.

٥٠ - ولم ير السيد توريس أي تباين بين دعم إيجاد فرص العمل وبين التشديد على السياسات الاجتماعية. وأكد أن المسألتين غير متعارضتين ولا ينبغي أن تكونا متضاربتين، بل ينبغي أن تقوم بينهما علاقة تعزيز متبادل. ورأى أن الضوابط والحماية الاجتماعية لا ينبغي أن تكون عائقا للنمو والعمالة. ومن خلال تصميم جيد للسياسات يمكن التوفيق بين زيادة فرص العمل والنماء الوظيفي، على نحو ما حدث في البرازيل وجمهورية كوريا وغانا. وتساءل عن مدى كفاية فرادى السياسات الوطنية، معربا عن الرأي بأن البلدان ينبغي أن تتفق فيما بينها بشأن نظام تدرّجي للضرائب لتمويل مخططات الحماية الاجتماعية، فضلا عن تقاسم المعلومات دوليا عن الممارسات الجيّدة.

٥١ - وردا على ما ذكرته المجموعة الأفريقية، قال إنه لا يمكن لأي بلد أن يُحقق تنمية مطّردة دون التشديد على نوعية العمالة. ويتطلّب ذلك توخي نهج نظامي: لا يتعلّق الأمر حصرا بتمويل الأبعاد الإنمائية الذي ليس إلا شرطا تمكينيا، بل وكذلك بإنشاء مؤسسات مؤيدة لضرورة تحقيق عمالة جيّدة.

٥٢ - **السيد باكفيس** (الاتحادات العالمية، واشنطن العاصمة): قال إن ضعف مؤسسات سوق العمل يزداد حاليا. وقد انخفض أيضا عدد الأشخاص الممثّلين في نقابات. وأكد أن النقابيين يحتاجون إلى استراتيجية عالمية لتعزيز التفاوض الجماعي قوميا ودوليا = يكون في الحالة المثالية مدعوما من الأمم المتحدة - لكي يتمكنوا من الصمود أمام مدّ البطالة والعمالة غير الرسمية المتناميتين.

٥٣ - وردّا على ما ذكره ممثّل فنزويلا، قال إن توافق آراء واشنطن قد شكّل منعرجا لأنه اكتسب الاحترام لفكرة وضع جدول عمل لإلغاء الضوابط. وتسبب ذلك في مشاكل خطيرة على المدى البعيد، ولا سيما الأزمة المالية

لعام ٢٠٠٨. ومازالت الحاجة قائمة لعكس الاتجاه نحو إلغاء الضوابط إلى حد ما.

٥٤ - وقال ردّا على ممثّل الاتحاد الأوروبي إن مستويات البطالة المرتفعة إلى أقصى حد في البلدان الأوروبية قد نتجت عن مشاكل الاقتصاد الكلي لتلك البلدان. وأوضح أن البلدان التي يكون فيها أكثر من ٥٠ في المائة.من الشباب عاطلين عن العمل تكون معدلات البطالة الإجمالية بها بنسبة ٢٥ في المائة تقريبا. ومن الهام تذكّر أن عدد البالغين من العمر ١٥ إلى ٢٤ سنة والساعين في البحث عن عمل صغير نسبيا. وينبغي للحكومات أن توفّر الدعم بتدريب الشباب على البحث عن عمل، لكن العدد الجملي لطالبي العمل، ولا سيما في بلدان الجنوب الأوروبي، هو المشكلة الأساسية التي يجب طرقها.

٥٥ - وأضاف أن مشكلة الأجور التي لا تجاري الإنتاجية، وهي المشكلة التي أثارها ممثل ألمانيا، خطيرة حقّا وتؤثر في عدة بلدان. وبغض النظر عن مدى الفائدة التي قد تجنيها فرادى.الشركات من زيادة أرباحها في حين تُبقي مستوى الأجور منخفضا، فإن المستويات العالية للعمالة لا تكون مستدامة بدون أجور لائقة تمكّن العمال من شراء السلع المنتجة. ويؤدّي ركود الأجور في اقتصادات متنامية إلى عدم المساواة. وكثيرا ما اعتبرت استراتيجيات النمو المعتمدة على الصادرات بدائل جذّابة لزيادة الأجور المحلية، وقد تحقق ذلك بنجاح في اقتصادات بلدان معيّنة. بيد أنه من المستحيل تسجيل فائض في الميزان التجاري لكل بلد. يجب أن تحسّن البلدان شبكات أمانها الاجتماعي وأن تكفل انعكاس النمو في الأجور.

٥٦ - **السيد غرين** (مركز الولايات المتحدة للأعمال التجارية الدولية): قال ردّا على ما ذكر السيد ساجديك إنه ليس من المجدي تصنيف الوظائف بوصفها ''مراعية'' أو ''غير مراعية'' للبيئة. ولاحظ أن الشركة التي تصنع الألواح الشمسية مثلا قد تستعمل في أثناء العملية مواد كيميائية مضرة للبيئة. وأكد أن المهم هو تحسين الفعّالية البيئية للوظائف في جميع المجالات.

٥٧ - وبخصوص مسألة إتاحة فضاء للحكومات لكي تضع سياسات عمالية واقتصادية وطنية مناسبة، قال إنه لا يبدو أن ثمة أية حواجز تحول دون وضع سياسات مكيّفة مع الأهداف الوطنية. وأكد أن عدة حكومات قد وضعت سياسات مناهضة للأنشطة التجارية. وأضاف أن مجتمع الأعمال التجارية لن يرى بالضرورة أن وضع أجر أدنى أو زيادة قيمته إجراء مناهض للأنشطة التجارية. ومن جهة أخرى، فإنه ليس من الأساسي وضع أجر أدنى: لم تُحدد ألمانيا أجرا أدنى لكن لديها أجور ممتازة وإنتاجية عالية المستوى.

٥٨ - ورأى أن البلدان التي لها قدر هام من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية تحتاج لتوفير حوافز لمواطنيها على الانخراط في النظام الرسمي. وأوضح أنه لا يرى أي فائدة تجنيها أي حكومة من وضع سياسات عمّالية إذا كان إنجاز معظم الأنشطة الاقتصادية يتم خارج النظام. وسوف يستحيل إنفاذ أي نوع من الضوابط فيما يتصل بالبيئة أو الضرائب أو الحماية الاجتماعية أو الأجر الأدنى. ولاحظ أنه يتعيّن على الحكومات بذل جهود هائلة لإشراك السكان في الاقتصاد الرسمي لكي يصبح الاضطلاع بنشاط تجاري قانوني أسهل وأكثر جاذبية من ممارسة نشاط غير قانوني.

٥٩ - وفيما يتعلّق بعامل العمل المتغيّر، قال إن الوظائف ذاتها، فضلا عن فئات الوظائف لا تنفك تتغيّر حاليا. وتزداد باستمرار أهمية المهارات في مجالات التحليل، والعلاقات فيما بين الأشخاص والإبداع؛ ويكتسي الابتكار البشري أهمية حاسمة.

٦٠ - ولاحظ أنه لا توجد أية حواجز أمام الحكومات لمنعها تنفيذ سياسات سوق العمل التي تستصوبها. وأضاف أن القوانين والمعايير نافذة حاليا في معظم البلدان لكن الحاجة قائمة لسدّ الفجوة بين القوانين والواقع.وأوضح أن اتفاقات التجارة تدعم تنفيذ القوانين والمعايير لكنها ليست جزءا لا يتجزأ من العملية. ومن وجهة نظر الأعمال التجارية، يكون الإنفاذ الوطني لقوانين العمل مستصوبا إلى حد بعيد. وفي غياب أي إنفاذ وطني، تنتشر حاليا في بعض البلدان شركات خاصة للتفتيش بشأن الأنشطة التجارية، ويعني هذا أنه يتعيّن على باعثي المشاريع الترتيب لعمليات التفتيش ودفع تكاليفها، بالإضافة إلى إنجاز أعمالهم.

ملاحظات ختامية

٦١ - **السيد ساجديك** (الرئيس المشارك): قال إن سرعة التقدم التكنولوجي والمعالجة العالمية التنفيذية على صعيد الانتاج سوف تؤثر بقدر هائل في العمالة في جميع الأقطار. ويجب أن تُسند استراتيجيات التنمية الأولوية لمكافحة البطالة، ولا سيما بطالة الشباب عن طريق التشديد على التعليم، ولتوسيع نطاق نُظم الحماية الاجتماعية. وينبغي للحكومات.أن تضع سياسات توفّر.حوافز على تنمية قطاعات ذات طاقة عالية في مجال إيجاد فرص العمل، وعلى التدريب لإكتساب الشباب، بمن فيهم النساء، المهارات اللازمة للعمل في تلك القطاعات.

٦٢ - وأكد أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن ينظرا في الترابط بين الوظائف والتعليم، وبين الحد من الفقر والتنمية المستدامة لدى وضع جدول أعمال التنمية لفترة ما بعد.٢٠١٥. ورأى أن هذا التعاون، إلى جانب التفاعل الوثيق مع منظمة العمل الدولية، سوف يؤدي إلى تحقيق تقدم هام.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.